**د/ إبراهيم أبراش**

**تضخيم الحديث عن (انجازات) للتغطية على الفشل**

 ضمن إستراتيجية الإلهاء التي تمارسها النخبة الفلسطينية للتغطية على عجزها عن تحقيق الأهداف الوطنية التي وعدت الشعب بتحقيقها وعلى أساسها تسيدت على الشعب ،يأتي كثرة الحديث عن إنجازات تقوم بها السلطة الوطنية والأحزاب ، حديث لا أساس له من الواقع أو يضخم بعض المنجزات أكثر من حقيقتها ،فهو أقرب للحركة في الفراغ ،وبالتالي يتحول حديث المنجزات إلى البرباغاندا Propaganda)) أو الدعاية والتأثير على العقول لتوجيه اهتمام الشعب بعيدا عن قضاياه الرئيسية .

 لا شك أن السياسة لا تعرف الفراغ وأن من يتولى سلطة ومسؤولية وطنية عليه العمل على كافة الجبهات بما هو ممكن ومتاح من إمكانيات دون التفريط بالحقوق الوطنية الثابتة،وفي الحالة الفلسطينية الراهنة،لا شك أن هناك ما تم انجازه من خدمات ومشاريع للمواطنين،كما ندرك صعوبة تحقيق انجازات وطنية سيادية في ظل الاحتلال،والشعب يمكنه تفهم قلة الإنجازات كما يُدرك التحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية في سبيل ذلك ولكنه لا يقبل أو يغفر عندما يتم التغرير به بانجازات وهمية للتغطية على فشل سياسي كبير في التعامل مع القضايا الإستراتيجية التي وُجِدت السلطة من اجلها،ولا يقبل بأن يتم التعامل مع قضاياه الوطنية بالارتجالية في العمل وبخطاب يمتهن كرامة المواطن لأنه يتعامل معه كجاهل أو مجرد كائن هدفه تلبية متطلباته المعيشية فقط.

فرق كبير بين عمل في إطار إستراتيجية مدروسة تحدد الوسائل والأهداف في إطار رؤية وطنية جامعة،حتى وإن كان حصاد هذا العمل متواضعا،وبين عمل ارتجالي شكلاني استعراضي يندرج ضمن إستراتيجية الإلهاء التي تدفع الشعب للتعلق بالوهم ولا يُضيف للقضية الوطنية شيئا بل تكون نتائجه مضرة بالمصلحة الوطنية. ولأن نخبة منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها قطعت جسور العودة لحالة التحرر الوطني بما تفرضه من استحقاقات على رأسها التصادم المباشر على كافة المستويات مع إسرائيل وواشنطن ،وحتى تبرر هذه النخبة استمرارها في السلطة لأنها تعتقد أن وجود السلطة أفضل من عدم وجودها ،فإنها تُشغل الناس بأوهام انجازات وانتصارات تتحقق أو في طريقها للتحقق.

 دون التقليل من الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجهها السلطة من طرف الاحتلال،إلا أن السلطة تبالغ في الحديث عن الإنجازات مما يرفع من سقف التوقعات عند الجمهور ويشغله في نفس الوقت عن القضايا الوطنية الرئيسة ،الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه القضايا والتي تشكل في مجملها إستراتيجية السلطة ومنظمة التحرير التي حلت محل إستراتيجية التحرير .وهذه القضايا كما يلي:-

1. (التنسيق الأمني يخدم المصلحة الوطنية).

التنسيق الأمني جزء من اتفاقية أوسلو وقامت فلسفته على معادلة مفادها،أن تتعاون أجهزة أمن السلطة مع إسرائيل لاستقرار الأمن ومنع أي عمل فلسطيني مسلح ضد إسرائيل وكذلك تبادل المعلومات بين الطرفين ،ولكن مقابل ذلك تلتزم إسرائيل بما عليها من التزامات وأهمها استكمال انسحابها من الأراضي المحتلة ووقف كل أعمال انفرادية لحين البحث في الوضع النهائي المقرر حسب الاتفاقية في مايو 1999 . إلا أن الذي جرى أن إسرائيل تهربت مما عليها من التزامات واستمرت في الاستيطان بل واجتاحت الضفة عام 2002 وحاصرت الرئيس أبو عمار القائد الأعلى للقوات الفلسطينية (الأجهزة الأمنية) لمدة 31 يوما ،ومارست كل أشكال الإرهاب ضد الفلسطينيين من مجزرة مخيم جنين إلى العدوان على غزة واستمرار الاستيطان بل وتزايده وتهويد القدس وحصار غزة الخ ،ومع ذلك استمرت الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع جيش الاحتلال وكأن شيئا لم يكن !.

السلطة تبرر التنسيق الأمني مع إسرائيل بأنه يخدم المصلحة الوطنية وانه ضروري لبناء مؤسسات الدولة وللاستقرار الاجتماعي والسياسي،وللحيلولة دون إقدام حركة حماس على مثل ما قامت به في قطاع غزة.إلا أن الذي يجري أن استفادة إسرائيل من التنسيق الأمني أكبر بكثير من استفادة الفلسطينيين،لقد حقق التنسيق الأمني أمن إسرائيل وفشل في تحقيق أمن الفلسطينيين حيث الانفلات الأمني في جنين ونابلس وغيرها من مناطق السلطة ،وحيث كل عملية تنظيف أو نشاط أمني تقوم بها أجهزة السلطة في أي حي أو قرية لا تُقابَل برد جميل من إسرائيل على شكل منح السلطة مزيدا من الصلاحيات في تلك المناطق،بل على العكس تقوم إسرائيل بإجراءات أمنية لصالحها لا تحترم فيها السلطة الفلسطينية ولا المصلحة الفلسطينية،هذا ناهيك أن هذا التنسيق الأمني ومجمل الإجراءات الأمنية للسلطة تثير غضب الشعب على السلطة وتؤدي لتراجع شعبيتها.

لا نطالب بوقف تام للتنسيق الأمني مع إسرائيل لأن هذا غير ممكن مادامت السلطة قائمة،بل نطالب بإعادة النظر في شروطه وآليات ممارسته وجعله مشروطا بخطوات مقابلة من إسرائيل كوقف الاستيطان وعمليات الدهم والمصادرة.والغريب انه في الوقت الذي يعترف الرئيس أبو مازن وكثير من القيادات الوطنية بأن إسرائيل لا تحترم الاتفاقات الموقعة وأنها تواصل الاستيطان بحيث لم تعد هناك أرض لتطبيق خيار حل الدولتين، وان السلطة لم تعد تملك أية سلطة على الأرض وعلى البشر وأنها تفقد دورها وفاعليتها الوطنية ... في نفس الوقت تستمر الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع إسرائيل ،الأمر الذي يطرح تساؤلات عن مرجعية هذه الأجهزة وأهدافها من وراء ما تقوم به.

1. (بناء مؤسسات الدولة).

لا غرو أن من مهام السلطة بناء مؤسسات وطنية تلبي الاحتياجات الحياتية للمواطنين وتؤسِس للدولة القادمة ،إلا انه لا يمكن أن تنجح السلطة ببناء مؤسسات أو نقوم بمخططات تطويرية طويلة المدى بينما تغيب السيادة وتتحكم إسرائيل بكل مفاصل الحياة في الضفة،ومع ذلك نفهم إصرار السلطة على القيام بما هو ممكن من مشاريع . الخطورة تكمن في المبالغة في الحديث عن بناء مؤسسات الدولة سواء من حيث حجم وأهمية هذه المؤسسات أو من حيث الآجال المحددة لاستكمالها ،وكيف يمكن التحدث عن مؤسسات دولة وإسرائيل تستولي كل يوم على أراضي هذه الدولة ؟.كثير من (مؤسسات الدولة) التي جرى الحديث عنها أو تم افتتاحها بحضور مُبَهرَج من رئيس الوزراء سلام فياض ما كانت تستحق هكذا ضجيج إعلامي لأنها مجرد عمل روتيني يمكن أن تقوم به البلديات والمخاتير ،كما أن الدول لا تُقام من خلال أكبر صحن كنافا أو أكبر همبرجر أو أكبر علم وثوب الخ بل من خلال ممارسة السيادة وحماية الأرض وكرامة المواطنين .

كان من المفترض أن يستكمل بناء مؤسسات الدولة في سبتمبر 2011 كما قالت السلطة نفسها ،إلا أن الذي جرى أنه منذ ذاك التاريخ تفاقم العجز المالي للسلطة وانتشر الانفلات الأمني وتزايد الاستيطان وتهويد القدس مما دفع مسئولين من داخل السلطة ومنظمة التحرير إلى القول بان السلطة باتت مهددة بالانهيار وان خيار حل الدولتين بات مستحيلا. الحديث الممجوج عن بناء مؤسسات الدولة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ليس إلا عملية تضليل كبرى،عملية تضليل للشعب هدفها جذب انتباهه لعشرات المشاريع الشكلية والصغيرة تحت عنوان بناء مؤسسات الدولة للتغطية على الفشل السياسي وعلى العجز المالي للسلطة.كيف تتحدث السلطة عن استكمال بناء مؤسسات الدولة والجهوزية لقيام الدولة فيما إسرائيل تزحف على الأرض التي يُفترض أنها أرض الدولة الموعودة ؟ اليوم انكشف وهم بناء مؤسسات الدولة حيث السلطة مفلسة وعاجزة عن دفع الرواتب وحيث حل الدولتين بات سرابا كما يقول قادة السلطة والمنظمة أنفسهم .

 3- (استحقاق الدولة )

لا يحاجج أحد بأهمية انتزاع اعتراف دولي بدولة فلسطينية مستقلة،كما لا يُحاجج أحد بأهمية التعامل مع المنتظم الدولي،بل يمكن القول إن الفلسطينيين أخطئوا عندما رفضوا الشرعية الدولية بداية في نصوص ميثاق المنظمة ثم تجاهلوها إكراها في اتفاقية أوسلو،وعندما قرروا التعامل معها تعاملوا معها بارتجالية وانتقائية.سواء أعجبتنا الشرعية الدولية – قانون دولي ومعاهدات ومنظمات دولية - أم لم تعجبنا فلا بد من التعامل معها ، ولكن الأمر الخطير والتضليل الذي لا يُغتفر أن يحل العمل الدبلوماسي الارتجالي وجولات الرئيس التي لا تتوقف محل الجهد الوطني لمقارعة الاحتلال على أرض الواقع،وفوق ذلك تضخيم أي مكسب أو خطوة دبلوماسية وكأنها هي التي ستحرر الوطن،وتتناسى النخبة السياسية للسلطة والمنظمة أن هناك عشرات القرارات الدولية لصالح الشعب الفلسطيني بما فيها قرار التقسيم 181 الذي يقول بحل الدولتين،وقراري مجلس الأمن 242 و 338 اللذات يقولان بأن الضفة وغزة أراضي محتلة يجب الانسحاب منها ،والرأي الاستشاري لمحكمة لاهاي الخ .

 للأسف مارست وتمارس السلطة والمنظمة سياسة الهروب من مواجهة الاستحقاق الحقيقي وهو مقارعة الاحتلال والوحدة الوطنية، الهروب نحو البحث عن انتصارات وهمية بعضها كان أقرب للفضيحة كما جرى مع (استحقاق أيلول)،حيث لم يضمن المفاوض الفلسطيني النِصاب المطلوب قبل الذهاب لمجلس الأمن.أيضا تضخيم قرار لجنة التراث العالمي لليونسكو، بإدراج مكان ولادة السيد المسيح (كنيسة المهد ومسار الحجاج) في بيت لحم على قائمة اليونسكو للتراث العالمي المهدد بالخطر.وتفسير هذا القرار ذلك بأنه اعتراف بالسيادة الفلسطينية على هاتين المنطقتين وعلى مجمل الضفة ،وأخيرا في مسعى المنظمة لحصول فلسطين على صفة دولة غير عضو بقرار غير ملزم من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

دون تجاهل مكسب عضوية فلسطين في اليونسكو وما قد يترتب عليه من إيجابيات إن أحسنت السلطة توظيف هذا القرار ،إلا أن الدبلوماسيين الفلسطينيين - خصوصا وزير الخارجية - يجهلون أو يتجاهلون أن البند الثالث من المادة الحادية عشر من (اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ) الموقعة في نوفمبر 1972تنص على : " لا يدرج بند في قائمة التراث العالمي ، إلا بموافقة الدولة المعنية ، ولا يؤثر إدراج ملك واقع في ارض تكون السيادة أو الاختصاص عليها موضوع مطالبة عدة دول على حقوق الأطراف في المنازعة".ولذا كان يفترض التواضع عند الحديث عن هذه الانجازات وعدم التوقف عندها بل البناء عليها في إطار مواجهة دبلوماسية إستراتيجية مع إسرائيل وواشنطن،وليس الاقتصار على الجوانب الإعلامية والعاطفية،وليس أيضا رهن هذا الحراك الدبلوماسي بالإرادة الأمريكية.

واليوم وبعد الاعتراف بفلسطين عضو في منظمة اليونسكو من الواجب تقييم مدى استفاد القضية الوطنية عمليا من ذلك ، وهل تم توظيف هذا الاعتراف بانجازات ومشاريع على مستوى العلوم والثقافة والتربية ؟ وهل تم التفكير جيدا بخطورة التمادي في تسجيل أهم المعالم والمدن الفلسطينية كجزء من التراث العالمي مما يطرح تساؤلات مقلقة حول إخراج هذه المدن والمعالم من التراث الوطني لتصبح تراثا إنسانيا مشتركا للبشرية !. وهل سيضيف كثيرا للقضية الوطنية صدور قرار غير ملزم بدولة غير عضو من الجمعية العامة للأمم المتحدة ،فيما هناك عشرات القرارات الأقوى والأفضل صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ؟.

الجواب عن هذه التساؤلات يمكن تلخيصه بان نخبة السلطة لا تملك الإرادة والقدرة على مواجهة واشنطن في المحافل الدولية ليس لضعف في الحق الفلسطيني بل خشية نخبة السلطة أن يؤدي صدامها مع واشنطن إلى فقدان مواقعها ومكاسبها. وللأسف فإن ارتجالية المنظمة والسلطة في التعامل مع الشرعية الدولية وعدم رغبتهم في إغضاب واشنطن يفقدهما المصداقية عند الشعب وعند أصدقاء فلسطين في العالم ،واليوم نلاحظ كيف تراجعت المنظمة عن التقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية – سبتمبر 2012 - لتطالب بعضوية فلسطين بصفة جديدة (دولة غير عضو) لا لسبب إلا لإرضاء واشنطن في فترة الانتخابات الأمريكية.إن من يخشى ويحسب حساب غضب واشنطن في المحافل الدولية لا يمكنه مواجهتها في ميادين أخرى،ومن هو غير مهيأ للصدام مع واشنطن دبلوماسيا لا يستطيع أن يواجها ويواجه ربيبتها إسرائيل في أي مجال من المجالات الأخرى.وحتى إن تم تقديم الطلب لاحقا وإجازته ،يبقى السؤال ماذا بعد أن تصبح فلسطين دولة غير عضو بمقتضى قرار غير ملزم ؟ وإذا كانت إسرائيل لا تعترف ولم تلتزم بعشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، فما الذي يجبرها على الاعتراف بقرار / توصية صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؟.

4- (تعدد الخيارات)

كرد على تعثر المفاوضات منذ 2010 روجت المنظمة والسلطة خطابا (هجوميا) جوهره أن لدى الفلسطينيين خيارات متعددة لمواجهة إسرائيل ،بل تحدثت القيادة عن سبعة خيارات !. إن من يسمع عن سبعة خيارات يعتقد أن المنظمة و السلطة في موقف قوة ،لأن القوي هو من يملك خيارات متعددة في مواجهة خصومه. في واقع الأمر فإن في القول بتعدد الخيارات تضليل كبير للشعب ومحاولة للتغطية على الفشل.عندما تقول القيادة وتكرر بإصرار بأن السلام خيار استراتيجي وإنها ترفض اللجوء للعنف وترفض العودة للانتفاضة مهما جرى وفي نفس الوقت تتحدث عن سبعة خيارات ،فهذه لا تُعتبر خيارات بل دورانا في حلقة مفرغة من الفشل ما دام خيار التسوية السلمية فشل.صدرت بعض التصريحات من القيادة باللجوء إلى المقاومة السلمية واستبشرنا بأن هناك خيارا جديدا قد يؤدي لتغيير في إستراتيجية المواجهة ،إلا أن هذا (الخيار) تم إفشاله بل تم وئده يوم مولده،كما فشلت خيارات دبلوماسية تبادل الرسائل مع الإسرائيليين وخيار المفاوضات الاستكشافية والمفاوضات غير المباشرة،أيضا فشل خيار استحقاق أيلول،ولا ندري ماذا تبقى في جعبة المنظمة من خياراتها السبعة !.

هناك فرق بين خيارات السلطة وخيارات الشعب،وضمن الرؤية السابقة فإن خيارات السلطة والمنظمة ليست خيارات الشعب أو فلنقل إنها جزء من خيارات الشعب وليس كل خياراته.خيارات السلطة مقيدة باتفاقات ثبت فشلها ومقيدة بمصالح نخب،وبالتالي فالاستمرار بهذه الخيارات لن يؤدي إلا لإطالة عمر السلطة ونخبتها في الحكم واستمرار الاستيطان والتهويد،بينما خيارات الشعب مفتوحة على كل الاحتمالات وعلى رأسها استنهاض الحالة الوطنية النضالية من خلال مصالحة إستراتيجية ،وإن لم تحدث هذه المصالحة فمن خلال ثورة وانتفاضة مفتوحة على كل الاحتمالات .عندما نستنهض الحالة الوطنية تصبح لدينا خيارات حقيقية كالانتفاضة والمقاومة السلمية الشاملة والارتقاء بها عند الضرورة إلى العمل المسلح ،هذه هي خيارات الشعب التي لا يحدها حد إلا المصلحة الوطنية،وهي وحدها الخيارات التي ستجبر إسرائيل على إعادة النظر في سياساتها.

الخلل الكبير ونقطة الضعف في خيارات قيادة منظمة التحرير أنها تراهن فقط على العمل الدبلوماسي للرئيس ،وبالتالي تُغيِّب قوة الشعب ولا تراهن عليها، لو كانت الانتفاضة أو المقاومة ضمن خيارات المنظمة لكان موقفها التفاوضي أقوى ولكان حالنا غير هذا الحال .

 5- (محاربة الفساد)

لازم الفساد أو الحديث عن الفساد – أحيانا يكون الحديث عن الفساد أكبر من الفساد الفعلي- السلطة منذ بداياتها،وانتقل الفساد والحديث عنه من سلطة المنظمة إلى سلطة وحكومة حماس ومؤسسات المجتمع المدني.إن كان الفساد مشكلة فالسكوت عنه وحماية الفاسدين مشكلة أكبر.للأسف سمعنا كثيرا عن فساد وفاسدين في السلطة والمنظمة، وإن كان ملفا محمد دحلان ومحمد رشيد طفا على السطح ،فهذا لا يعني أنهما اكبر واخطر الملفات أو أنهما الفاسدان الوحيدان.فقد سبقهما حالات فساد خطيرة بعضها قبل قيام السلطة مثل مصير أموال واستثمارات مؤسسة صامد التي كانت برئاسة احمد قريع (أبو علاء ) ووصلت أصولها لأكثر من 500 مليون دولار ، وبعضها ملفات فساد ظهرت مع تأسيس السلطة، فلا احد يعرف مصير ملفات الفساد حول الأسمنت وبناء الجدار،وملف فساد الأدوية وملف فساد التعامل مع المستوطنات وبيع الأراضي في الضفة ،ولا ملف فساد التعيينات والرشاوى المباشرة وغير المباشرة من مال السلطة للمؤتلفة قلوبهم الذين يحضون برضا ومباركة فياض .

ثم أليس غريبا أن توجه تُهَم فساد لخمسة وزراء من حكومة فياض ويستمر رئيس الوزراء على رأس عمله ؟ كيف يمكن أن يكون خمسة وزراء فاسدين ولا تكون الحكومة فاسدة؟ .ولماذا يتحرك النائب العام ويصدر قرارات المتابعة ويحرك الملفات دوليا عندما يكون الشخص المُتهم بالفساد في خلاف مع الرئيس ،فيما يتم السكوت عن فاسدين كبار لأنهم مقربون من الرئيس والسلطة؟.